الثورة السبت 11ذو الحجة 1433 هـ - 27 اكتوبر 2012م العدد (17510)

موجة البرد تؤثر سلبا على أسعار الخضار..وتوقعات بارتفاعات قادمة

شهدت أسعار الخضار هذه الأيام ارتفاعا قياسيا في الأسواق المحلية وبنسب تراوحت بين٣٠٪ و٤٠٪ حسب السلعة حيث تضاعف الطلب بصورة كبيرة وتراجع الإنتاج 'فأسواق الخضار تعيش ندرة في المعروض نتيجة تلف المحاصيل الزراعية بسبب موجة البرد غير المعهودة هذا العام.
الثورة

البائع سعيد السفياني.. أرجع ارتفاع الأسعار هذه الأيام إلى ارتفاع الطلب بكميات كبيرة نتيجة حلول عيد الاضحى المبارك مقابل تراجع الإنتاج بسبب موجة الصقيع ، بالإضافة إلى الشراء اليومي أو شبه اليومي، ولذلك الأسعار ترتفع تدريجيا، ولا توجد قاعدة ثابتة لارتفاع وهبوط أسعارها، فكل شيء يتبع قانون العرض والطلب بالإضافة لخصوصية السوق اليمني، والإقبال على بعض الخضروات والفواكه.

الأسعار

تتشابه أسعار الخضروات في السوق المركزي بشكل كبير، ويكون فرق السعر في الغالب ناتجاً عن مجادلة الزبون للبائع، أو أخذه لكميات كبيرة، فقبل شهرتقريباً، كان سعر سلة الكوسا بـ١٥٠٠ ريال لترتفع الى٣٥٠٠ ريال وسلة الطماطم بـ٥٠٠ ريال لترتفع إلى ٢٠٠٠ريال، وكيس الخيار بـ٢٥٠ ريالاً ليرتفع الى٧٠٠ ريال، كما ارتفعت أسعار الجزر والباميا إلى ٢٠٠٠ ريال و٣٠٠٠ريال لسلة البطاطس مقارنة بـ١٥٠٠ ريال في السابق.

ويعتبر سوق ذهبان المركزي، من أهم الأسواق الشعبية، وهو مقصد رئيسي لمحدودي الدخل وغيرهم، وتبرز أهميته في المواسم والمناسبات حيث يؤمن كمية كبيرة من الخضروات والفواكه لا يمكن تأمينها بطريقة أخرى.

الطلب

تجار الخضار أرجعوا ارتفاع الأسعار إلى عاملي العرض والطلب وتعرض المحاصيل الزراعية للتلف وفقا لمحمد الضياني. ويشير إلى أن الطلب على الخضار في هذه الأيام يرتفع بقابله تراجع في الإنتاج نتيجة برودة الطقس، ومن الطبيعي ارتفاع الأسعار. متوقعا ارتفاع الأسعار إلى مستوياتها القياسية مع اشتداد موجة البرد.

اقتصاديا يؤكد خبراء الاقتصاد الزراعي أن احتكام السوق للعرض والطلب ظاهرة صحية في ظل عدم وجود عوامل احتكارية، مشددين على ضرورة الاستثمار في مجال التبريد والتخزين الزراعي لإحداث التوازن في السوق في حالة الوفرة والاختناق.

توقعات

توقع خبراء زراعيون تعرض الزراعة في المرتفعات الجبلية وبعض المناطق الصحراوية في اليمن إلى موجه صقيع حادة خلال الأيام القادمة إثر مؤشرات تدني درجات الحرارة التي شهدتها تلك المناطق خلال اليومين الماضيين. وفيما يشير هؤلاء إلى أن موجة الصقيع هذه ستكون الأقوى مقارنة بالسنوات الماضية نظراً للتغيرات المناخية وعوامل الجفاف التي ضربت مناطق ومساحات شاسعة من بقاع الأرض .

احتياطات

من جانبهم حذر الخبراء المزارعين لاسيما القاطنين في المرتفعات والمناطق الجبلية والقيعان الزراعية من تأثيرات موجة البرد، وطالبوهم بأخذ الاحتياطات اللازمة لذلك بما يساعدهم في وقاية النباتات والزروع التي تعد عرضة للإصابة بموجة الصقيع .

اجراءات

ويرى خبراء زراعيون أن تغطية النبات بالمواد البلاستيكية أو القش أو القماش أو التراب يعد من أبرز العوامل المساهمة في الحد من أثر الصقيع وخطورته على النبات إلى جانب طريقة التدفئة بحرق أية مواد قابلة للاشتعال تساعد على رفع درجة حرارة الهواء المحيط بالنبات وتأمين مناخ بيئي ملائم لنموه .

عوامل

وتتأثر النباتات من الصقيع في فترة النمو وتكون اجزاؤه كالجذور وأسفل الساق وتفرعاته والبراعم الخشبية والزهرية معرضة للصقيع الذي يسبب تخريب البراعم الخشبية والزهرية والأنسجة وخاصة في الفروع الحديثة وتكون قاعدة الساق من الأجزاء الأكثر تضرراً بسبب تجمع الهواء البارد بالقرب من سطح التربة وكذلك قمة الأغصان بسبب شدة ضياع الحرارة بالإشعاع ويظهر أثر الصقيع على النباتات خلال الأسابيع الأولى من فترة النمو.

ويرتبط حدوث الصقيع وشدته بعوامل عدة أهمها طبوغرافية الأرض والارتفاع عن سطح البحر وسطح التربة، وكذا الغيوم والرطوبة وسرعة الرياح وحالة الأرض الفيزيائية والغطاء النباتي، إضافة إلى الكتل الهوائية الباردة.

٢٢ مليار ريال حجم التداول النقدي ببريدا الحديدة وريمة خلال الربع الثالث من العام الحالي

■ ،،الثورة / يحيى كرد

بلغ إجمالي التداول النقدي بالهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بمحافظتي الحديدة وريمة خلال الربع الثالث من العام الحالي ٢٠١٢م ٢٢ مليارا و٢٢مليونا و٨٩٧ ألفا و ٨٥٦ ريالا بزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠١١م بلغت أربعة مليارات و٧٥٦ مليونا و٦٩٩ ألفا و٨٩٥ ريالا بنسبة ٢٨ ٪ .

وأوضح التقرير الصادر عن الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي والذي حصلت (الثورة) على نسخة منه أن من بين المبالغ المالية المتداولة تسعة مليارات و١١٦ مليونا و١٣٧ ألفا و٤٢٨ ريالا حوالات مالية بفارق زيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي بلغت مليارا و٨١٠ ملايين و١٢٢ ألفا و٦٣٥ ريالا، كما بلغ التوفير البريدي مليارين و٦٣٩ مليونا و١١٥ألفا و١٠٨ ريالات بزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي بواحد مليار و٣٨٢ مليونا و٧٠٠ ألفاً و٣٣٠ ريالا فيما بلغت التحاصيل المالية للغير واحد مليار و١٢٣ مليونا و٦٠١ آلاف و٤٨٩ ريالاً بفارق زيادة عن الفترة المقابلة بلغت ٩٠ مليونا و٦٤٨ ألفا و٢١٢ريالا.

وأشار التقرير إلى أن الحسابات الجارية بلغت مليارا و٣٣٧ مليونا و١٢١ ألفا و١٦٢ ريالا فيما بلغت المعاشات مليارين و٦٩٧ مليونا و٨٨ ألفا و٥١٦ ريالا بينما بلغت مرتبات الجهاز الحكومي خمسة مليارات و١٠٧ ملايين و٤٧٥ ألفا و٣٤٢ ريالا كما بلغت إيرادات خدمة البريد العاجل مليوناً و٩٥٥ ألفا و٨٥٢ ريالا وإيرادات خدمة صناديق البريد ٩٨ ألفا و٨٥٠ ريالا و٤٥ ألفا و١٧٩ريالا إيرادات مبيعات الطوابع البريدية و١٦ألف ريال إيرادات خدمة الطرود البريدية ونقل البضائع.

٥٠ مليون ريال حصة المحويت من الدعم المركزي والموارد المشتركة خلال ٨ أشهر

■ المحويت/سبأ

بلغت حصة الدعم التي تم توريدها لحسابات المجالس المحلية بمحافظة المحويت من الدعم المالي المركزي والموارد العامة المشتركة خلال الفترة من يناير – أغسطس ٢٠١٢م مبلغ ٥٠١ مليون و٨٦٨ ألف ريال.

ذكر ذلك لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) مدير الموارد المالية بالمحافظة عبد الكريم الكردي .. موضحا أن المبالغ المذكورة هي حصيلة ما تم توجيهه للمجالس المحلية بمحافظة المحويت ومديرياتها من الحكومة خلال فترة الثمانية شهور الماضية من العام الجاري ٢٠١٢م كدعم مالي مركزي وموارد عامة مشتركة وفقا لقانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م خصصت لدعم برامج التنمية المحلية بالمحافظة.

وبين الكردي إن نحو ٣٠٥ ملايين و٤٢٢ ألف ريال من هذا الدعم هو مقدار حصص الدعم المالي المركزي المعزز بها خلال الفترة المذكورة بينما ١٩٦ مليوناً و٤٤٥ ألف ريال هو مقدار حصص الموارد العامة المشتركة التي تم توريدها لمحليات المحافظة خلال الفترة ذاتها.

وأشار إلى أن هذه المخصصات المالية تم توزيعها على مديريات المحافظة وفقا لمعايير الدعم المحددة في قانون السلطة المركزي وبحسب الظروف الاقتصادية والنمو السكاني وحاجة كل مديرية للمشاريع الخدمية والأساسية.

٥ ملايين شخص قوة العمل في اليمن

■ ،، الثورة/

أكد تقرير رسمي حديث أن نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥– ٢٤ سنة هي الأكبر وخاصة في أوساط الخريجين .

وأرجع ذلك إلى عدم كفاءة استيعاب سوق العمل لتنامي قوة العمل والذي يعود إلى عدة أسباب منها ضعف مخرجات التعليم وعدم ملامتها مع سوق العمل إلى جانب محدودية عملية التدريب والتأهيل وضعف المهارات الفنية لقوة العمل الحالية التي تتميز بارتفاع نسبة الأمية فيها، وتسعى الحكومة لتشجيع عملية التدريب والتأهيل، والتوسع في فتح معاهد التدريب والتعليم الفني وكليات المجتمع، وتشجيع الصناعة وتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر.

وقال التقرير الذي أعدّته الحكومة اليمنية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إن نسبة البطالة في الفئة العمرية ١٥– ٢٤ سنة تتأثر بالبطالة الموسمية بين الشباب أكثر من غيرهم من الفئات.

وأوضحت الحكومة أن عدد القوى العاملة في تزايد مستمر وارتفعت بمعدلات نمو سنوية قدرت بحوالي ٤,٤٪ فيما عدا العام ٢٠٠٥م حيث أظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة أن حجم قوة للعام ٢٠٠٥ بلغ ٤٩٤٥٠٠٠ عامل وبمعدل نمو ١٦,٥٪ لتصل إلى ٥٦٣٤٠٠٠عامل العام الجاري ٢٠١١م ليفاقم مشكلة البطالة في اليمن التراجع المستمر في معدل نمو الاستثمار في اليمن إلى ٥٫٥٥٪ في العام الجاري ٢٠١٠م مقارنة مع ٦٣٫١ في ٢٠٠٦م وذلك نتيجة الانخفاض في معدل الاستثمار الخاص الى١٧٫٥٪ نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية والأساسية التي أدت إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار الخاص وهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٤٦٣ مليون دولار ،وعزا خبراء الاقتصاد تراجع تدفقات الاستثمار في اليمن إلى عدم وجود البيئة الاستثمارية المشجعة والجذبة للاستثمارات وهو ما يؤكده تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٠م الصادر مؤخرا عن مؤسسة التمويل الدولية ذراع الاستثمار في القطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي حيث احتلت اليمن المرتبة ٩٩ من بين ١٨٣ دولة متقدمة من المرتبة ١٠٣ بين عدد الدول في التقرير العام كما يلاحظ من خلال البيانات يلاحظ أن الاستثمار الإجمالي الاسمي حقق خلال الفترة (٢٠٠٦–٢٠١٠م) معدل نمو سنوياً متوسط بلغ (١٣,١٪) كان للقطاع العام الدور الرئيسي في تحقيق ذلك النمو، حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي (١٧,٧٣٪) في حين لم يتجاوز متوسط معدل النمو للقطاع الحكومي (٦,٠٪) وللقطاع الخاص المحلي والأجنبي خلال نفس الفترة (١٠,٦٥٪) وذلك في ظل معدل تضخم خلال نفس الفترة (١٢,٧٥٪) مما يعني أن النمو الحقيقي خلال الأربع سنوات المذكورة لمستوى الخدمات الأساسية (في ظل افتراض كفاءة استخدام هذه الاستثمارات) كان بالسالب وبنحو (٦,٢٪) ومتدنياً للخدمات العامة حيث لا يتجاوز (٤,٦٪) في ظل معدل نمو سكاني (٣٪) وهذا ما يعطي مؤشراً على عدم حدوث تحسن ملموس في مستوى الخدمات الأساسية والعامة وبالتالي في البيئة الاستثمارية تجعل القطاع الخاص المحلي أكثر إقبالاً وقناعة بجدوى الاستثمار في فرص الاستثمار المعروضة والمتاحة، حيث تظهر البيانات تراجع الحجم الحقيقي لاستثمارات القطاع الخاص بمعدل سنوي متوسط (١,٧٤٪) مما كان له أثر سلبي واضح على مستوى أداء الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة، خاصة في ظل معرفة أن جزءاً هاماً من هذه الاستثمارات كان في مشاريع غير استراتيجية وكبيرة، وهذا ما يفسر بوضوح تدني معدلات النمو الحقيقي للقطاعات الهامة مثل قطاع الزراعة والصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية (بدون النفط والغاز) خلال العامين الأخيرين مقارنة بالسنوات السابقة وبالتالي عدم حدوث تحسن يذكر في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي، وهذا ما ساهم في تعميق اختلالات الهيكل الإنتاجي وبالتالي في ميزان الاقتصاد الكلي وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة وبالأخص في المناطق الريفية هذا من جانب ومن جانب آخر نلاحظ أن نمو الاستثمار الإجمالي خلال السنوات (٢٠٠٦–٢٠١١م) بمعدل سنوي متوسط (١٣,١٪) في ظل تراجع الادخار القومي بمعدل (٧,٧٧٪) قد فاقم من حجم الاختلال في موازين الاقتصاد القومي، حيث قفزت نسبة الفجوة التمويلية السالبة من (١٠,٦٣٪) عام ٢٠٠٥م، إلى (٥١,٠٥٪) عام ٢٠١١م لترتفع إلى نحو (٦٠,٤٪) العام ٢٠١٠م، وهذا ما يبرز الارتفاع الكبير في اعتماد عملية التنمية على العالم الخارجي، هذا في الوقت الذي يرتفع وبدرجة واضحة حجم الموارد الوطنية المتاحة للاستثمار وهذا ما تظهره بيانات حجم مخصصات الإهلاك المتراكمة وحجم ودائع القطاع الخاص لدى الجهاز المصرفي غير الشغلة، مما يعكس ضعف إدارة الموارد الوطنية والسماح لها بالخروج من الاقتصاد والركون غير المبرر على تدفق الموارد الخارجية لتحريك عجلة التنمية، وهذا أمر خطير جداً كون التنمية الحقيقية وتحمل أعبائها ومسئولياتها هي مسئولية وطنية بحته وليست قضية دولية كما يتصورها البعض في ظل الاقتصاد المفتوح المرتكز على الربح أولاً وأخيراً وليس على المبادئ الأخلاقية والوطنية.